مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 35، العدد (3)، ص ص 43 - 64، الرياض (2023م/ 1445هـ)

صفية بنت شيبة في الجامع الصحيح
ومنهج الإمام البخاري في التعامل مع مروياتها

نور محمود الحيلة[1]

مركز البحوث الإسلامية - جامعة ابن خلدون

(قدم للنشر في 28/ 11/ 1445هـ؛ وقبل للنشر في 15/ 02/ 1446هـ)

المستخلص: اشتهر عن البخاري في الجامع الصحيح اعتناؤه بطبقات الرواة، وإثبات سماعهم ممن فوقهم، وسلك النهج ذاته في التعامل مع طبقة المختلف في صحبتهم خاصة، وكان من بين هؤلاء: صفية بنت شيبة التي روى لها في جامعه الصحيح. فهذا بحث يهدف إلى بيان طبقتها عند الإمام البخاري، حيث عَرَضَ أقوال العلماء في إثبات صحبتها ونفيها، وأدلة البخاري في إثبات صحبتها، ومناقشة العلماء لها. وتناول كذلك منهج البخاري في التعامل مع رواياتها المعدودة في الصحيح، حيث روى عنها كصحابية، وروى عنها كتابعية، وكانت جُلُّ رواياتها عن عائشة ﵂ في الفقه وما يتعلق بأمور النساء. ودارت رواياتها على تلميذيها: ابنها منصور بن عبد الرحمن، والحسن بن مسلم، ولم يُفرد البخاري رواياتها التي جاءت من طريق راوٍ متكلم فيه؛ بل عطفها على إسناد آخر يُقويه، وبعض الأحاديث التي رواها لها عن عائشة ﵂ كانت متفردة في الباب فلم يَروِ غيرها، ورجح رواية بعض أسانيد أحاديثها على بعض الأسانيد الأخرى لنفس الحديث لقوتها.

الكلمات المفتاحية: صفية بنت شيبة، البخاري، عائشة، منصور بن عبد الرحمن، الحسن بن مسلم.

Safiya bint Shaybah in "Al-Jāmi' al-Sahih"
And the methodology of Imam Bukhari in dealing with her narrations

Nour Mahmoud Alhila[1]

Islamic Research Center - Ibn Haldun University

(Received 05/06/2024; accepted for publication 19/08/2024.)

Abstract: Al-Bukhari became famous for "Al-Jāmi' al-Sahih" which is known for his meticulous attention to the biographies of narrators in his collection, as well as establishing their credibility from those above them. He followed the same approach in dealing with the different levels of companions, especially Safiyyah bint Shaybah, around whom there were differences regarding her companionship and Al-Bukhari narrated it to her in his Sahih. The aim of this study is to clarify its location regarding Imam Al-Bukhari, where this study shows the scholars' statements in proving and disproving her companionship, in addition to Al-Bukhari's evidence in proving her companionship, and the coming scholars' work hard to discuss her location regarding to Al-Bukhari preference. as well as this study aims to how Al-Bukhari's treats her limited narrations in the Sahih. This is because he narrated from her as a companion and as a successor, and the majority of Safiyyah's narrations were about Aisha, may Allah be pleased with her, in matters of jurisprudence and women-related issues. Her narrations were transmitted through her two students: her son Mansur ibn 'Abd Al-Rahman and her student Muslim ibn Al-Hasan. Al-Bukhari did not exclusively narrate her narrations that came through unreliable narrators. Some of the hadiths narrated by Al-Bukhari from her were unique in the chapter and he did not narrate any others. He also preferred the narration of some chains of her hadiths over other chains of the same hadith due to their strength.

Keywords: Safiyyah bint Shaybah, Sohba, Al-Bukhari, Mansur ibn 'Abd Al-Rahman, Muslim ibn Al-Hasan.

---

(1) باحثة في مركز البحوث الإسلامية، ومحاضرة غير متفرغة بجامعة ابن خلدون، اسطنبول.

البريد الإلكتروني: e-mail: nourmalhila@gmail.com

(1) Researcher at the Islamic Research Center, Part-time lecturer at Ibn Haldun University, Istanbul.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، محمد ﷺ وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن حمل سنته وبلغها، ومن اقتفى أثرهم وحذا حذوهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن للصحبة شرفٌ عظيمٌ جاء ذكره في القرآن الكريم وفي سنة سيد المرسلين ﷺ، إلا أن العلماء ميَّزوا بين من روى الحديث ومن لم يروِ من الصحابة، فقد يكون الواحد منهم صحابيًّا لشرف رؤية النبي ﷺ، وقد يكون من كبار التابعين من حيث الرواية، فأولوا عناية كبيرة في إثبات الصحبة وإثبات الرواية عن النبي ﷺ، وهناك من اختلف العلماء في صحبته أو في سماعه من رسول الله ﷺ.

وكان من هؤلاء صفية بنت شيبة التي اختلف العلماء في رؤيتها للنبي ﷺ فضلًا عن اختلافهم في سماعها منه عليه الصلاة والسلام، ومعلومٌ دقة البخاري في مسألة سماع الرواة بعضهم من بعض، وعنايته بإبراز ذلك، وسلوكه طرقًا متعددة لإثبات سماع الراوي ممن فوقه. وهذا يسوقنا إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هي طبقة صفية بنت شيبة عند البخاري؟ وهل أثبت صحبتها أم نفاها عنها صراحةً؟ وإذا كان الجواب: نعم، فهل اعتنى ببيان دليل صحبتها برؤيتها للنبي ﷺ، ودليل صحبتها من جهة الرواية؟ وما هو مدار روايتها عنده، ومن هم شيوخها، فهل روى لها أيضًا في طبقة التابعين أم اقتصر على ما يثبت صحبتها، وما هو منهجه في التعامل مع الأحاديث التي رويت عنها؟ هذا ما سأحاول الإجابة عنه في بحثي هذا.

أهداف الدراسة:

1- تحديد طبقة صفية بنت شيبة عند البخاري في الجامع الصحيح.

2- بيان منهج البخاري في التعامل مع مرويات صفية بنت شيبة في الجامع الصحيح.

3- بيان مدار أحاديث صفية بنت شيبة، ودرجة الرواة عنها في الجامع الصحيح.

4- الكشف عن أسباب إعراض البخاري عن بعض رواياتها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- مكانة الجامع الصحيح وأهمية معرفة منهج البخاري فيه.

2- الوقوف على منهج البخاري في إثبات أو نفي صحبة صفية بنت شيبة حيث كان من أوائل من صنف في الصحابة.

3- أن صفية بنت شيبة إن لم تكن صحابية، فحديثها مرسل، والمرسل من أنواع الضعيف، إلا أن مرسل الصحابي، وهو مقبول؛ لعدالة الصحابة، لكنه يُخل بشرط البخاري في الاتصال والسماع.

4- أنها تتعلق بمنهج البخاري في الرواية في الجامع الصحيح، حيث لا زال الباحثون يعملون على تجلية هذا المنهج الذي لم يصرح به البخاري.

الدراسات السابقة:

وقفت على دراسةٍ واحدةٍ تتعلق بموضوع الدراسة، تحت عنوان: (مرويات صفية بنت شيبة في الزهد والرقائق في الكتب التسعة – دراسة تحليلية)، للباحثة أفراح شاكر محمد، والدكتورة نضال علي حسين الرشيد[1]، وهو يتناول مرويات صفية بنت شيبة في أبواب الزهد والرقائق في الكتب التسعة لكونها عرفت في زمانها بالزهد والصلاح والتقوى، والبحث قام على ثلاثة أحاديث فقط في ثلاث مطالب، وكانت نتائج البحث متعلقة بما يُستفاد من الأحاديث في باب الزهد، ولم يُتَطرق إلى أي أمر يتعلق بصفية بنت شيبة أو بالإسناد في النتائج.

وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستي في المبحث الأول، في تحديد طبقة صفية بنت شيبة، وارتكزت في معظمها على ما ذكره ابن حجر في فتح الباري، وتفترق معها في أن دراستي تُسلط الضوء على طبقة صفية بنت شيبة عند الإمام البخاري تحديدًا. أما الدراسة التطبيقية فهي مختلفة تمامًا حيث كانت روايات هذه الدراسة في أبواب الزهد والرقائق، وكان حظ الجامع الصحيح منها رواية من الروايات الثلاث التي بُنِي عليها البحث، وقد تَخْرج من الدراسة، فقد رواها البخاري في كتاب الأطعمة، وهي ما روته عن عائشة ﵂: "تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ شَبِعْنَا مِنَ الْأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ"، وسيأتي الحديث عنها، ولم يروِ البخاريُّ عنها في الرقائق.

وهناك دراسةٌ أخرى قمتُ بها لها علاقة بهذا الموضوع؛ بل إن موضوع هذه الدراسة تمخض عنها، وهي "منهج البخاري في إثبات الصحبة ونفيها"، والتي كانت دراسة في كتاب "كتب معرفة الصحابة – دراسات حديثية في المصنِّفين والمصنفات والتراجم"[2]، حيث يتناول منهج البخاري العام في إثبات الصحبة ونفيها سواء أكان في جامعه الصحيح أو خارجه.

عملي في البحث:

1- جمعتُ الأقوال في صفية بنت شيبة التي تثبت صحبتها أو تنفيها، والأدلة التي ساقها البخاري لترجيح صحبتها، وأقوال العلماء فيها، وقمت بالترجيح بينها بناء على الأدلة.

2- بيَّنتُ حال الرواة عن صفية في الجامع الصحيح بجمع أقوال العلماء فيهم والترجيح فيما بينها.

3- جمعت أحاديث صفية بنت شيبة ودرستُها بإبراز منهج البخاري في التعامل معها.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين وخاتمة، وفهارس.

- **المقدمة:** وفيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، والدارسات السابقة، والمنهج المتبع فيه، وخطة البحث.

(1) وقد نُشر البحث في مجلة كلية اليرموك – العراق، م (1)، (5)، 2022، 247-292.

(2) من نشر مكتبة الغانم للنشر والتوزيع في الأردن، ط1، 1445هـ – 2023م.

- **المبحث الأول**: التعريف بصفية بنت شيبة والرواة عنها في الجامع الصحيح، وفيه مطلبان:
  - **المطلب الأول**: اسمها ونسبها.
  - **المطلب الثاني**: طبقتها عند الإمام البخاري.
- **المبحث الثاني**: شيوخ صفية بنت شيبة وتلاميذها ورواياتها في الجامع الصحيح، وفيه مطلبان:
  - **المطلب الأول**: شيوخها وتلاميذها في الجامع الصحيح.
  - **المطلب الثاني**: رواياتها في الجامع الصحيح.
- **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

***

المبحث الأول

التعريف بصفية بنت شيبة والرواة عنها في الجامع الصحيح

سأتناول في هذا المبحث اسم صفية بنت شيبة ونسبها، وطبقها عن الإمام البخاري في الجامع الصحيح، وهل أثبت صحبتها أم نفاها، وما الأدلة التي ساقها لإثبات أو نفي صحبتها.

- **المطلب الأول: اسمها ونسبها:**

هي صفية بنت شَيْبَة بن عثمان بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار بن قصي، وكانت صفية تُدعى أم حُجَير، العَبْدَرية. والدها شيبة بن عثمان حاجب الكعبة، أسلم بعد الفتح، وإليه ينسب بنو شيبة حجبة الكعبة[3]. وأمها أم عثمان وهي بَرَّة بنت سفيان بن سعد بن قانِف بن الأَوْقص السلمي، تزوجها عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية فولدت له[4].

- **المطلب الثاني: طبقتها عند الإمام البخاري:**

اختُلِف في صحبة صفية بنت شيبة بين العلماء بشكلٍ عام، فبعض العلماء أثبت لها الرؤية، وبعضهم نفاها، وبعضهم أثبت لها السماع بالحديث المعلق، وبعضهم نفاه، وهناك فرق بين الرؤية والرواية، فقد يكون الصحابي رأى النبي ﷺ لكنه لم يروِ عنه، وقد يكون سمع منه إلا أنه لم يرو عنه.

وفي دراستي هذه سأسلط الضوء على طبقتها عند الإمام البخاري خاصةً، وما أورده من الأدلة الصريحة أو غير الصريحة على إثبات صحبتها أو نفيها، فمما جاء في صحيحه في إثبات سماعها من النبي ﷺ ما رواه معلقًا حيث قال: وَقَالَ أَبَانُ بنُ صَالِحٍ، عَنِ الحَسَنِ بنِ مُسْلِمٍ، عن صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ **سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِثْلَهُ**[5]، ووصله في

(3) الطبقات الكبير، ابن سعد (10/ 435، 436).

(4) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (6/ 418).

(5) البخاري: صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب لإذخر والحشيش في القبر، ح1349. وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل في موضعه من البحث. ولعل هذا التعليق لم يكن في النسخة التي اعتمدها ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري؛ أنه عزا ذكر هذا المعلَّق في فتح الباري (4/ 717)، وفي تهذيب التهذيب (4/ 677)، إلى المزي في تحفة الأشراف، حيث قال: ذكر المزي في الأطراف أن البخاري أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحريم مكة قال: وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة قالت: سمعت رسول الله ﷺ مثله. وقال ابن حجر في التهذيب (4/ 677): "وقد أوضحت حال هذا الحديث فيما=

التاريخ الكبير[6]. وعلق المزيُّ على ما رواه البخاري في الصحيح بقوله: "لو صح هذا الحديث لكان صريحاً في سماعها من النبيّ ﷺ، لكن في إسناده أبان بن صالح وهو ضعيف. والله أعلم"[7]. وردَّ عليه ابن حجر في الفتح بقوله: "كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبان بن صالح في التهذيب تضعيفه عن أحد؛ بل نقل توثيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم"[8]. وقال الذهبي في مختصر التهذيب: ما رأيت أحدًا ضعَّف أبان بن صالح[9]، وكأنه لم يقف على قول ابن عبد البر في "التمهيد" لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القبلة من رواية أبان بن صالح المذكور: هذا ليس صحيحًا؛ لأن أبان بن صالح ضعيف كذا قال[10]. وكأنه التبس عليه بأبان بن أبي عياش البصري صاحب أنس؛ فإنه ضعيف باتفاق وهو أشهر وأكثر حديثًا، ولهذا لما ذكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال: أبان بن صالح ليس بالمشهور[11]. قال ابن حجر: ولكن يكفي توثيق ابن معين، ومن ذكر له وقد روى عنه أيضًا ابن جريج وأسامة بن زيد الليثي وغيرهما وأشهر من روى عنه محمد بن إسحاق[12].

وقد ذكر المزي أيضًا حديث صفية بنت شيبة قالت: طاف النبي ﷺ على بعير يستلم الحجر بمحجن وأنا أنظر إليه. أخرجه أبو داود[13] وابن ماجه[14]. قال المزي: هذا يضعّف قول من أنكر أن يكون لها رؤية، فإنه إسناد حسن[15]. ووافقه

=كتبته على الأطراف"، وإنما أوضح حاله ومسألة سماع صفية بنت شيبة كما وقفت عليها في فتح الباري، وإنما ذكر في النكت الظراف أن الحديث هو في الجنائز وليس في الحج أصلًا. هذا ليس خاصًا برواية صفية بنت شيبة؛ بل بالحديث عامة.

(6) التاريخ الكبير، البخاري (2/ 261).

(7) تحفة الأشراف، المزي (11/ 343).

(8) فتح الباري، ابن حجر (15/ 471، 472).

(9) كما نقله عنه ابن حجر، ولم أقف عليه في المطبوع ولا المخطوط من تذهيب تهذيب الكمال للذهبي. فتح الباري، ابن حجر (15/ 471، 472).

(10) التمهيد، ابن عبد البر (1/ 556).

(11) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، ص71.

(12) فتح الباري، ابن حجر (15/ 472).

(13) السنن، أبو داود، كتاب المناسك، باب الطواف الواجب، ح1878. وإسناده فيه يونس بن بكير الذي قال عنه أبو داود نفسه: "ليس هو عندي حجة يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث"، كما جاء في سؤالات الآجري له، (1/ 178، 179). وهناك من وثقه من النقاد مثل: عبيد بن يعيش وابن معين ومحمد بن عبد الله بن نمير وابن عمار، وذكره ابن حبان في الثقات، ومنهم من توسط فيه مثل ابن معين – في موضعٍ – وأطلق فيه الوصفين في موضع، وقال أحمد بن حنبل: ما كان أزهد الناس فيه وأنفرهم عنه، وقد كتبت عنه. وقال فيه الساجي أيضًا: صدوق، وقال مرة: كان ابن المديني لا يحدث عنه، وهو عندهم من أهل الصدق، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وضعفه النسائي وقال في موضع: ليس بالقوي، انظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (3/ 274)؛ تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (1/ 227)؛ الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 236)؛ تهذيب الكمال، المزي، (32/ 497)؛ تهذيب التهذيب، ابن حجر (7/ 259–260). وهو هنا لم يوصل كلام ابن إسحاق في الحديث، إلا أن إسناد الحديث ينزل إلى درجة الحسن لغلبة أقوال من أنزله عن درجة الثقة.

(14) السنن، ابن ماجه، كتاب المناسك، باب من استلم الركن بمحجنه، ح2947. وقد رواه من طريق يونس بن بكير به، فإسناده له حكم إسناد أبي داود.

(15) تحفة الأشراف، المزي (11/ 343).

ابن حجر فقال: وإذا ثبتت رؤيتها له ﷺ وضبطت ذلك فما المانع أن تسمع خطبته ولو كانت صغيرة[16].

وأثبت لها السماع ابن حبان صراحةً في كتاب الثقات، حيث قال: "سمعت النبي ﷺ، ورأته طاف عام الفتح على بعير"[17]، لكنه ذكرها في نفس الكتاب في طبقة التابعين، وهذا من عادته في المختلف في صحبتهم، وذكر أنها روت عن عائشة وأم حبيبة وأنها في عداد أهل المدينة[18]، وروى لها ابن أبي عاصم[19] والحاكم في المستدرك[20] ما يدلُّ على رؤيتها للنبي ﷺ، من طريق عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور، عن صفية بنت شيبة، قالت: والله لكأني أنظر إلى رسول الله ﷺ تلك الغداة حين دخل الكعبة..... وذكرها ابن عبد البر في الصحابة[21]، وذكر ابن الأثير الاختلاف في صحبتها، وروى عنها حديثًا فيه احتمال ذلك[22]، وقال الضياء المقدسي: صحابية[23]، وقال النووي: "والمشهور أن لها صحبة، وقيل: تابعية"[24]، وقال في موضع: وصفية هذه صحابية عند الأكثرين، وقيل: لا صحبة لها[25]، وقال ابن رسلان: اختلف في صحبتها، وقولها رأيت النبي يدل على صحبتها[26]، وأثبت ابن حجر لها الصحبة[27]، وصرح العيني أيضًا بصحبتها[28].

وأثبت لها الرؤية: المزي[29]، وابن العراقي، مع ذكره لها تحت باب ذكر النساء المرسلات[30]، وابن حجر[31] مؤيدٌ للمزي في تهذيب الكمال، وزاد في "الإصابة": وأبعد من قال لا رؤية لها؛ فقد ثبت حديثها في صحيح البخاري تعليقًا، واستشهد بما روي عنها من رؤيتها للنبي ﷺ[32]، وعدَّها من صغار الصحابة[33]، وقال الذهبي: يقال: لها رؤية[34].

وذكر ابن حجر في مقدمة "فتح الباري" أن لها حديثًا واحدًا في الصحيح[35]، وذلك في ذكره عدة ما لكل صحابي في صحيح البخاري موصولًا ومعلقًا، فلعله يقصد

(16) فتح الباري، ابن حجر (15/ 472).

(17) الثقات، ابن حبان (3/ 197)، فذكرها فيمن روى عن النبي ﷺ من النساء. والعجيب أن المزي وابن حجر لم ينوها على قوله هذا في الثقات، وأوردا ذكره لها في التابعين.

(18) الثقات، ابن حبان (4/ 386).

(19) الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم (9/ 56/ 2832-2833).

(20) المستدرك، الحاكم أبو عبد الله (4/ 70/ 7039).

(21) الاستيعاب، ابن عبد البر (8/ 183).

(22) ابن الأثير، أسد الغابة (7/ 186).

(23) السنن والأحكام، الضياء المقدسي (5/ 181).

(24) تهذيب الأسماء واللغات، النووي (2/ 349).

(25) الإيجاز في شرح سنن أبي داود، النووي، ص379.

(26) شرح سنن أبي داود، ابن رسلان (8/ 504).

(27) الإصابة، لابن حجر (5/ 161)، (14/ 390).

(28) نخب الأفكار، العيني (1/ 204)، (9/ 158، 443).

(29) تهذيب الكمال، المزي (35/ 211)؛ تحفة الأشراف، المزي (12/ 394).

(30) تحفة التحصيل، ابن العراقي، ص377.

(31) تهذيب التهذيب، (7/ 679)؛ تقريب التهذيب، كلاهما لابن حجر، ص749.

(32) الإصابة، ابن حجر (13/ 540).

(33) فتح الباري، ابن حجر (2/ 90).

(34) الكاشف، الذهبي (5/ 208).

(35) هدى الساري، ابن حجر (2/ 525).

المرفوع من حديثها، مع أنه يثبت روايتها للحديثين الموصول والمعلق كما سيأتي.

وذكرها ابن سعد في النساء اللواتي لم يروين عن رسول الله ﷺ وروين عن أزواجه وغيرهن[36]، وذكرها العجلي في التابعين ووثقها[37]، ونفى الدارقطنيُّ أن تكون رأت النبي ﷺ[38]، وعدَّها في التابعين[39]، ونقل أبو الوليد الباجي قوله: انفرد البخاري بالإخراج عن صفية بنت شيبة، وهو من الأحاديث التي تُعد فيما أخرج من المراسيل ليس بصحيح رفعها للنبي ﷺ اختلف في ذلك[40]. وجعلها ابن منجويه في التابعين[41]، ووثقها ابن القطان الفاسي[42]، وذكرها الذهبي في المعين في طبقات المحدثين في الطبقة الأولى من أكابر التابعين من النساء[43]، ورجح في الكاشف أن يكون حديثها عن النبي ﷺ مرسلًا[44]، وكأنه مال إلى نَفْي الدارقطني لرؤيتها للنبي ﷺ، وعدَّ مرسلها من أقوى المراسيل[45]، ونفى في السير ثبوت صحبتها[46].

(36) الطبقات الكبير، ابن سعد (10/ 435، 436).

(37) معرفة الثقات، العجلي (2/ 454).

(38) تهذيب الكمال، المزي (35/ 211)

(39) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم، الدارقطني (1/ 181).

(40) التعديل والتجريح، أبو الوليد الباجي (3/ 1494).

(41) رجال صحيح مسلم، ابن منجويه (2/ 423).

(42) بيان الوهم والإيهام، ابن القطان الفاسي (5/ 146).

(43) الذهبي، المعين في طبقات المحدثين، ص36.

(44) الكاشف، الذهبي (5/ 208).

(45) سير أعلام النبلاء، الذهبي (3/ 507).

(46) الذهبي، سير أعلام النبلاء (3/ 13).

والبخاري يَعُدُّ السماع قرينةً على الاتصال، وعدمه قرينةً على انعدامه، فمن سمع من فم شيخه أسلم، أو أسمع شيخه قراءةً عليه، أحفظ للحديثِ من غيره، وهذا ظاهرٌ من خلالِ تتبع مرويات جامعه الصحيح سواء أكان الراوي مدلسًا أو غيره، فلجأ البخاريُّ إلى قرينةٍ واضحةٍ، وهي السماع، ولو في حديثٍ واحدٍ، فتنوبُ عن الأكثر، وقرينة على إمكانِ اللقاء، فتدلُّ على الاتصال، وتقطع الاحتمالَ والحيرةَ والاختلاف، وعليه فقد كان البخاريُّ يكتفي بتصريحِ الراوي بالسماع في حديث واحدٍ ليكون قرينةً على سماع الراوي ممن فوقه[47].

والخلاصة أن صفية بنت شيبة هي من الصحابة عند البخاري، وسماعها ثابت عنده، ودلَّل عليه، وروى لها ما يثبت ذلك، ولو كان منفيًا لبيَّن أو أشار إلى ذلك.

***

المبحث الثاني

شيوخ صفية بنت شيبة وتلاميذها ورواياتها في الجامع الصحيح

إن إثبات البخاري لصحبة صفية بنت شيبة بعد أن نفى غيرُ واحدٍ من الأئمة صحبتها وعدها في التابعين يسوق إلى تساؤلٍ مهمٍّ، وهو: ما هي الأحاديث التي أخرجها لها عن النبي ﷺ في جامعه الصحيح، وكيف تعامل مع هذه الأحاديث؟ وهل أخرج لها في طبقة

(47) اللقاء بين الراويين قرينة على الاتصال أو شرط له، محمد عوامة، انظر الصفحات (31، 32، 43، 52).

التابعين؟ ومن هم تلاميذها الذين أخرج لها عنهم في صحيحه، هذا ما سأحاول الإجابة عليه في هذا المبحث، والذي هو في مطلبين:

- **المطلب الأول: شيوخها وتلاميذها في الجامع الصحيح:**

سأتناول في هذا المطلب شيوخها الذين روى البخاريُّ لها عنهم، وتلاميذها الذين هم مدارات أحاديثها في الجامع الصحيح.

أولًا: شيوخها:

روى البخاري لصفية بنت شيبة في الصحيح معلقًا عن النبي ﷺ، وروى لها بصورة المرفوع - كما سيأتي - وروت عن عائشة، وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، ومعظم رواياتها في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها.

ثانيًا: تلاميذها:

تدور رواياتها في صحيح البخاري على تلميذيها:

الأول: ابنها منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث العبدري المكي، وثقه ابن سعد، وزاد: قليل الحديث[48]، وكان أحمد بن حنبل يحسن الثناء عليه، ونقل ذلك أيضًا عن سفيان بن عيينة[49]، ووثقه النسائي[50] وذكره ابن حبان في الثقات[51]، ووثقه ابن حجر.

وقال فيه أبو حاتم الرازي: صالح الحديث[52]، وقال الذهبي: صالح[53].

وقال ابن حزم: قد ضُعِّف، وليس ممن يحتج بروايته[54]، ونقل ابن حجر عنه في منصور قوله: ليس بالقوي[55]، وقال في موضع: ولم يُقوِّه ابن حزم[56]، ورد ذلك ابن حجر وخطَّأه في حكمه[57]، وقال في موضع ردًّا على ذلك: بل احتج به الجماعة كلهم، لكن لم يخرج له الترمذي[58]. ووهَّمه الخزرجيُّ في ذلك[59]. وقال الذهبي: وأشار بعضهم إلى لين فِيهِ[60]، ولعله يقصد ابن حزم.

قلت: هو ثقة، فالمعظم على توثيقه وقد رُدَّ على ابن حزم تضعيفه، وقد روى عنه الشيخان في صحيحيهما.

الثاني: الحسن بن مسلم بن يَنَّاق المكي، من صغار التابعين، الجميع على توثيقه إلا ما كان من أبي حاتم حيث قال: صالح الحديث[61]. وقال فيه ابن سعد بعد أن وثَّقه: له

(48) ابن سعد، الطبقات الكبير (8/ 48).

(49) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8/ 174).

(50) تهذيب الكمال، (28/ 538).

(51) الثقات، ابن حبان (7/ 476). وزاد ابن حبان: "وكان تقيًّا نقيًّا"، في المخطوط والمطبوع، إلا أنها عند ابن حجر في هدى الساري (2/ 462): "ثبتًا نقيًّا"، وهذا في المخطوط والمطبوع، وفي تهذيب= =التهذيب: "ثبتًا ثقة" (6/ 423). ولعل ما هو مثبت في الثقات هو الصواب، فكذلك نقله المزي عن ابن حبان في تهذيب الكمال، (28/ 538).

(52) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 174).

(53) ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 186).

(54) المحلى، ابن حزم (1/ 104).

(55) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6/ 423).

(56) تقريب التهذيب، ابن حجر، ح547.

(57) تقريب التهذيب ابن حجر، ح547.

(58) هدى الساري، ابن حجر (2/ 462).

(59) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، الخزرجي، ص15.

(60) تاريخ الإسلام (3/ 741).

(61) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 36).

أحاديث[62]، وقد توفي الحسن بن مسلم قبل شيخه طاوس وقبل أبيه مسلم[63]، ولعل أبو حاتم قال فيه ذلك لقلة أحاديثه، حيث توفي قبل شيخه طاوس الذي توفي سنة 106هـ، وبيَّن ابن حجر أنه مات قديمًا بعد المائة بقليل، ومات قبل أبيه أيضًا، وفهم ذلك من كلام ابن سعد، وقد أطلق نفس القول في منصور بن عبد الرحمن وقد وُثِّق. وتقدم وفاته تفيد تقدم سماعه الحديث من صفية وتقدم روايته له. واحتج به الجماعة كلهم، لكن لم يخرج له الترمذي.

وعليه فالرواة عن صفية بنت شيبة في الجامع الصحيح هم من الرواة المكِّيين الثقات، ولا يضيرهم ما ورد فيهم من التنزيل عن درجة الثقة أو التضعيف.

- **المطلب الثاني: رواياتها في الجامع الصحيح:**

روى البخاريُّ لصفية بنت شيبة عشرة أحاديث في الجامع الصحيح، اثنان منها عن النبي ﷺ، أحدهما بصورة المرفوع؛ لاحتمال عدم شهودها ما روته عن النبي ﷺ، والثاني معلقًا فيه تصريح السماع من النبي ﷺ، وقد تقدم الحديث عنه.

الحديث الأول: قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عن مَنْصُورِ بنِ صَفِيَّةَ، عن أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ: أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَّيْنِ مِنْ شَعِيرٍ[64].

قال البرقاني: روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع والفريابي وروح بن عبادة عن الثوري فجعلوه من رواية صفية بنت شيبة، ورواه أبو أحمد الزبيري ومؤمل بن إسماعيل ويحيى بن اليمان عن الثوري فقالوا فيه: عن صفية بنت شيبة عن عائشة، قال البرقاني: والأول أصح، وصفية ليست بصحابية وحديثها مرسل وإن كان البخاري أخرجه[65]، قال: وقد نصر النسائيُّ قول من لم يقل عن عائشة، وأورده عن بندار عن ابن مهدي وقال: إنه مرسل[66].

ورواية وكيع أخرجها بن أبي شيبة في "مصنفه" عنه[67]، وأصلح في بعض النسخ بذكر عائشة، وهو وهمٌ من فاعله[68]، وأخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن أبي حكيم العدني وأخرجه إسماعيل القاضي في كتاب "أخلاق النبي ﷺ" عن محمد بن كثير العبدي كلاهما عن الثوري – كما قال الفريابي –، وأخرجه الإسماعيلي أيضًا من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري بذكر عائشة فيه، وزعم ابن المواق أن النسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال: ليس هو بدون الفريابي، وردَّ على ذلك ابن حجر بأن النسائي لم يخرجه إلا من رواية يحيى بن

---

(62) الطبقات الكبير، ابن سعد (8/ 40).

(63) البخاري، التاريخ الكبير (3/ 190).

(64) الصحيح، البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب من= =أولم بأقل من شاة، ح5172.

(65) انظر: تحفة الأشراف، المزي (11/ 342)؛ فتح الباري، ابن حجر (15/ 471).

(66) السنن الكبرى، النسائي، ح6571، 6572.

(67) المصنف، ابن أبي شيبة (9/ 339/ 17447).

(68) فتح الباري، ابن حجر (15/ 471).

اليمان وهو ضعيف، وكذلك مؤمل بن إسماعيل في حديثه عن الثوري ضعف، وأقوى من زاد فيه عائشة أبو أحمد الزبيري، أخرجه أحمد في مسنده عنه[69]، ويحيى بن أبي زائدة[70]، والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عددًا وأحفظ وأعرف بحديث الثوري ممن زاد، فعدَّه ابن حجر بناءً على قواعد المحدثين أنه من المزيد في متصل الأسانيد[71].

وذكر الإسماعيلي: أن عمر بن محمد بن الحسن بن التَّل رواه عن أبيه عن الثوري، فقال فيه: "عن منصور بن صفية عن صفية بنت حيي"، قال: وهو غلط لا شك فيه. فعلَّق ابن حجر على ذلك بقوله: ويحتمل أن يكون مراد بعض من أطلق أنه: مرسل يعني من مراسيل الصحابة؛ لأن صفية بنت شيبة ما حضرت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديث؛ لأنها كانت بمكة طفلة أو لم تولد بعد وتزويج المرأة كان بالمدينة[72]. ومراسيل الصحابة كما هو معلوم لها حكم الموصول، فجهالة الصحابي لا تضر.

وأما جزم البرقاني بأنه إذا كان بدون ذكر عائشة يكون مرسلًا، فسبقه إلى ذلك النسائي ثم الدارقطني فقال: هذا من الأحاديث التي تعد فيما أخرج البخاري من المراسيل[73]، وصحح الدارقطني ذكر عائشة فيه[74]، وصحَّح كونه مرسلًا في موضعٍ آخر[75].

قال الكرماني في كلامه على هذا الحديث: إن صفية بنت شيبة تابعية، وهذا الحديث مرسلًا، وفي بعضها زيدت عن عائشة فيصير سندًا متصلًا[76]، وعلّق ابن الملقن على هذا الحديث بقوله: "وكأن أحاديثها مرسلة"[77].

وقد ردَّ ابن حجر القول بإرسال الحديث وأن صفية بنت شيبة في طبقات التابعين بما تقدم في بيان طبقة صفية بنت شيبة، وعلق على ثبوت رؤيتها للنبي ﷺ بقوله: وإذا ثبتت رؤيتها له ﷺ وضبطت ذلك فما المانع أن تسمع خطبته ولو كانت صغيرة؟! واعتبر رواية البخاري سماعها من النبي ﷺ إثباتًا منه لصحبتها[78]. ويكون الحديث على هذا متصلًا وليس مرسلًا.

فصحبتها ثابتة عند البخاريُّ بحديث الرؤية هذا، وقد روى حديثها في الباب مكتفيًا به، والبخاري إنما يروي في جامعه الصحيح المرفوعَ عن رسول الله ﷺ وليس المرسل، فكيف وإن لم يروِ في البابِ غيره، وهذا كما يُفهم من الاسم الذي اختاره لصحيحه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

الحديث الثاني: قال البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ

(69) المسند، أحمد بن حنبل (41/ 323/ 24821).
(70) المسند، أبو يعلى (8/ 141/ 4686).
(71) فتح الباري، ابن حجر (15/ 471).
(72) فتح الباري، ابن حجر (15/ 471).
(73) فتح الباري، ابن حجر (15/ 471).
(74) العلل، الدارقطني (15/ 159).
(75) العلل، الدارقطني (15/ 308).
(76) الكواكب الدراري، الكرماني (19/ 123).
(77) التوضيح، ابن الملقن (24/ 517).
(78) فتح الباري، ابن حجر (15/ 471).

عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "حَرَّمَ اللهُ مَكَّةَ فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي، أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ". فَقَالَ الْعَبَّاسُ ﵄: إِلَّا الْإِذْخِرَ لِصَاغَتِنَا وَقُبُورِنَا. فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﵁ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا". وَقَالَ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ **سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِثْلَهُ**. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﵄: "لِقَيْنِهِمْ وَبُيُوتِهِمْ"[79].

وصل البخاري الحديثَ في "التاريخ الكبير" بصيغة: وقال لي عبيد بن يعيش: حدثنا يونس بن بكير أخبرنا محمد بن اسحاق قال: حدثني أبان بن صالح، عن الحسن بن مسلم بن يناق المكي، عن صفية بنت شيبة قالت: سمعت النبي ﷺ يخطب عام الفتح. وقد جاء في بعض نسخ التاريخ الكبير: "حدثني عبيد"[80]، ونقل عنه ابن حجر قوله: "حدثنا عبيد بن يعيش"[81]، ورواه ابن ماجه في سننه متصلًا عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن يونس بن بكير به[82].

وهو صريح في سماعها من النبي ﷺ، وهذا من منهج البخاري في إثبات الصحبة، حيث كان يذكر الدليل على سماع الصحابي من النبي ﷺ، واعتبر ابن حجر هذا منه دليلًا على ثبوت سماعها من النبي ﷺ وصحبتها – كما تقدم –. وقد رجَّح البخاري ما جاء في رواية ابن عباس بروايتي أبي هريرة ورواية صفية بنت شيبة ﵄[83]، وهذا دليل ثبوتها عنده.

الحديث الثالث: قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ سَمِعَ زُهَيْرًا، عَنْ مَنْصُورِ بنِ صَفِيَّةَ، أَنَّ أُمَّهُ حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَّكِئُ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ[84].

ورواه البخاري في موضعٍ آخر من صحيحه من طريق سفيان الثوري عن منصور، عن أمه، عن عائشة ﵂ بلفظ: "وَرَأْسُهُ فِي حَجْرِي"[85].

ومنصور بن صفية منسوب إلى أمه لشهرتها[86]، وقد اشتهر بها وروى عنها[87]. وأثبت ابن الملقن في شرحه هذا الحديث الرؤية لصفية بنت شيبة[88].

وهذا الحديث مشهورٌ من رواية منصور بن

(79) الصحيح، البخاري، كتاب الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر، ح1349.

(80) التاريخ الكبير، البخاري (2/ 261).

(81) تغليق التعليق، ابن حجر (2/ 486).

(82) السنن، ابن ماجه، كتاب المناسك، باب فضل مكة، ح3108.

(83) فتح الباري، ابن حجر (4/ 717).

(84) الصحيح، البخاري، كتاب الحيض، باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض، ح297.

(85) الصحيح، البخاري، كتاب التوحيد، باب قول النبي ﷺ: "الماهر بالقرآن مع الكرام البررة، وزينوا القرآن بأصواتكم"، ح7549.

(86) فتح الباري، ابن حجر (2/ 89-90).

(87) الكواكب الدراري، الكرماني (3/ 162).

(88) التوضيح، ابن الملقن (5/ 23).

عبدالرحمن عن أمه صفية عن عائشة ﵂، ولم يروِ البخاري في الباب غيره، وهو في الفقه المتعلق بالمرأة خاصة.

الحديث الرابع: قال البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ بنِ صَفِيَّةَ، عن أُمِّهِ، عن عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ، قَالَ: "خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسْكٍ فَتَطَهَّرِي بِهَا". قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ؟ قَالَ: "تَطَهَّرِي بِهَا". قَالَتْ: كَيْفَ؟ قَالَ: "سُبْحَانَ اللهِ تَطَهَّرِي". فَاجْتَبَذْتُهَا إِلَيَّ، فَقُلْتُ: تَتَبَّعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ[89].

بوَّب الإمام البخاري على هذا الحديث بـ(باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، وكيف تغتسل وتأخذ فرصة ممسكة فتتبع أثر الدم)، فقيل: ليس في الحديث ما يطابق الترجمة؛ لأنه ليس فيه كيفية الغسل ولا الدلك. وأجاب الكرماني تبعًا لغيره بأن تتبع أثر الدم يستلزم الدَّلك، وبأن المراد من كيفية الغسل الصفة المختصة بغسل المحيض، وهي التطيب لا نفس الاغتسال. فعلَّق ابن حجر على ذلك بقوله: وهو حسن على ما فيه من كلفة، وأحسن منه أن المصنِّف جرى على عادته في الترجمة بما تضمنه بعض طرق الحديث الذي يورده، وإن لم يكن المقصود منصوصًا فيما ساقه، وبيان ذلك أن مسلمًا أخرج هذا الحديث من طريق ابن عيينة عن منصور التي أخرجه منها المصنف فذكر بعد قوله: "كيف تغتسل"، "ثم تأخذ"[90]، زاد: "ثم" الدالة على تراخي تعليم الأخذ عن تعليم الاغتسال[91].

ومما يلفت النظر أن البخاري بوب على ألفاظ الرواية التي عند مسلم، وهي عن عمرو بن محمد الناقد ومحمد بن يحيى بن أبى عمر العدني، وقد أعرض عنها في الرواية إلى رواية يحيى بن موسى البلخي وهو ثقة، توفي (240هـ).

وعمرو بن محمد الناقد روى عنه البخاري، إلا أنه لم يروِ عنه عن سفيان بن عيينة، ولعله تبع شيخه علي بن المديني عندما أنكر على عمرو الناقد حديثًا رواه عن سفيان بن عيينة[92]. أما محمد بن يحيى بن أبى عمر العدني فهو ليس من رجال صحيح البخاري.

ثم روى مسلمٌ الحديث من طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الاغتسال المسكوت عنها في رواية منصور، ولفظه: "فقال: تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها فتدلكه دلكًا شديدًا حتى تبلغ شؤون رأسها - أي أصوله - ثم تصب عليها الماء، ثم تأخذ فِرصة"[93]. فهذا مراد الترجمة لاشتمالها على كيفية الغسل والدلك، وإنما لم يخرج المصنف

(89) الصحيح، البخاري، كتاب الحيض، باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، وكيف تغتسل وتأخذ فرصة ممسكة فتتبع أثر الدم، ح297.

(90) الصحيح، مسلم، كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم، 1/ 179، ح774.

(91) فتح الباري، ابن حجر (2/ 114، 115).

(92) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (14/ 114).

(93) الصحيح، مسلم، الحيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم، ح776.

من هذه الطريق لكونها من رواية إبراهيم بن مهاجر، عن صفية، وليس هو على شرطه[94]، وقد ضعفوه[95].

فأعرض البخاري عن هذا الطريق مع احتجاجه بلفظه في الباب، وهذا من عادته رحمه الله في إيراد الألفاظ التي يرجح صحتها في الباب، وإن لم يكن الحديث على شرطه[96].

وهكذا فإن البخاري روى حديث صفية بنت شيبة هذا من الطريق التي رجحها، وهي عن ابنها، وهو يعتني بالملازمة بين الشيخ والتلميذ في رواياته في الصحيح، وأثبت ألفاظ طرقه الأخرى التي رجحت عنده في الباب، وإن لم تكن تلك الطرق على شرطه.

الحديث الخامس: قال البخاري: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عن أُمِّهِ، عن عَائِشَةَ رضي الله عنها: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ شَبِعْنَا مِنَ الْأَسْوَدَيْنِ: التَّمْرِ وَالْمَاءِ[97].

وروى الحديث بصيغة ظاهرها التعليق عن شيخه، حيث قال: وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ: عن سُفْيَانَ، عن مَنْصُورِ بنِ صَفِيَّةَ، حَدَّثَتْنِي أُمِّي، عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَدْ شَبِعْنَا مِنَ الْأَسْوَدَيْنِ: التَّمْرِ وَالْمَاءِ[98].

روى البخاريُّ الحديثَ عن منصور بن عبد الرحمن، عن أُمِّه صفية بنت شيبة من طريقين مختلفين، الأول: متصلًا عن مسلم بن إبراهيم الأزدي (ت222هـ)، عن وهيب بن خالد الباهلي (ت 165هـ)، وليس فيه تصريح منصور بن عبد الرحمن بتحديث أُمّه له. والثاني: رواه بصيغة المعلَّق عن محمد بن يوسف الفريابي (ت 212هـ)، ويقال: إن الفريابي أخطأ في شيءٍ حديث سفيان الثوري[99]، فلعل البخاري أخرجه معلقًا وليس متصلًا لذلك، لكنه روى في الصحيح عنه محمد بن يوسف الفريابي متصلًا.

ومطابقة هذا التعليق عن محمد بن يوسف شيخ البخاري للجزء الثاني للترجمة (باب الرطب والتمر) ظاهرة[100].

والحديث رواه أحمد بن حنبل في مسنده متصلًا عن عبد الرزاق بن همام[101]، وعن عبد الرحمن بن مهدي[102]، عن سفيان الثوري به، وليس فيهما تصريح منصور بن عبدالرحمن بتحديث أُمّه له.

والحديث لم يروه عن عائشة رضي الله عنها غير صفية بنت شيبة، وبذلك نرى أن حديث صفية بنت شيبة عند البخاري من أكثر من طريقٍ نوَّع في روايته، فرواه مرةً متصلًا، ومرة بصيغة المعلق عن شيخه بزيادة التصريح

(94) فتح الباري، ابن حجر (2/ 114، 115).

(95) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (2/ 133).

(96) جهود المحدثين في ضبط ألفاظ الأحاديث النبوية، نور الحيلة، ص502.

(97) الصحيح، البخاري، كتاب الأطعمة، باب من أكل حتى شبع، ح5383.

(98) الصحيح، البخاري، الأطعمة، باب الرطب والتمر، (7/ 79).

(99) تقريب التهذيب، ابن حجر، ص911.

(100) عمدة القاري، العيني (19/ 187).

(101) المسند، أحمد بن حنبل، ح23815، 24448.

(102) المسند، أحمد بن حنبل، ح52/ 275/ 24618.

بالتحديث، وهو مما اعتنى به البخاري في الصحيح.

الحديث السادس: قال البخاري: حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عن مَنْصُورِ بنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، هُوَ ابنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ النُّمَيْرِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنُ شَيْبَةَ، **حَدَّثَتْنِي أُمِّي**، عن عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الحَيْضِ كَيْفَ تَغْتَسِلُ[103].

هذا حديث آخر روته صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها، وقد رواه البخاري بإسنادين، حيث روى الإسناد الثاني عن محمد بن عقبة الشيباني أبي عبد الله فيما جزم به الكلاباذي[104]، وحكى المزي أنه يكنى أبا جعفر، وهو كوفي، قال أبو حاتم ليس بالمشهور[105]، وتعقب بأنه روى عنه مع البخاري يعقوب بن سفيان وأبو كريب وآخرون ووثقه مطين[106]، وابن عدي[107]، والحاكم[108]، وغيرهم قال ابن حبان مات سنة خمس عشرة[109]. قال ابن حجر: فهو من قدماء شيوخ البخاري ما له عنده سوى هذا الموضع فيما ذكر الكلاباذي[110]، لكنه متعقب بأن له موضعا آخر تقدم في الجمعة[111]، وآخر في غزوة المريسيع[112]، وله في الأحاديث الثلاثة عنده متابع، فما أخرج له شيئًا استقلالًا ولكنه ساق المتن هنا على لفظه، وأما لفظ ابن عيينة فيه فتقدم في الطهارة[113]، والبخاري إذا روى الحديثَ بإسنادين عطف أحدهما على الآخر فإنه يعتمد لفظ الطريق الثاني[114]. وفضيل بن سليمان راوي محمد بن عقبة متكلم في حفظه[115]، وليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها[116]، منها هذا الحديث.

وهنا صحَّح البخاريُّ لفظ حديث صفية بنت شيبة عن رجلٍ متكلمٍ فيه، ولكنه لم يفرد إسناده بل عطفه على إسنادٍ صحيحٍ من حديثها، وهذا فيه أن الحديث عنده من عدة طرق يقارن ويرجح بين ألفاظها، وهذا الحديث لم يروه عن عائشة رضي الله عنها إلا صفية بنت شيبة.

(103) الصحيح، البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الأحكام التي تعرف بالدلائل وكيف معنى الدلالة وتفسيرها، ح7357.

(104) الهداية والإرشاد، الكلاباذي (2/ 672).

(105) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي (8/ 36). وانظر: تهذيب الكمال، المزي (8/ 36).

(106) فتح الباري، ابن حجر (24/ 174، 175).

(107) فتح الباري، ابن حجر (24/ 174، 175).

(108) سؤالات السجزي للحاكم، ص161.

(109) الثقات، ابن حبان (9/ 71).

(110) الهداية والإرشاد، الكلاباذي (2/ 672).

(111) الصحيح، البخاري، ح940.

(112) الصحيح، البخاري، ح4145.

(113) الصحيح، البخاري، كتاب الحيض، باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، وكيف تغتسل وتأخذ فرصة ممسكة فتتبع أثر الدم، ح314. وانظر: فتح الباري، ابن حجر (24/ 174، 175).

(114) فتح الباري، ابن حجر (1/ 32).

(115) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ص469، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 72).

(116) ابن حجر، هدى الساري (2/ 441).

الحديث السابع: قال البخاري: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ: عَنِ الحَسَنِ بنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا إِذَا أَصَابَتْ إِحْدَانَا جَنَابَةٌ أَخَذَتْ بِيَدَيْهَا ثَلَاثًا فَوْقَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ بِيَدِهَا عَلَى شِقِّهَا الْأَيْمَنِ وَبِيَدِهَا الْأُخْرَى عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ[117].

روى البخاري حديث صفية هذا عن خلاد بن يحيى الكوفي (ت213 أو 217هـ)، سكن مكة ومات بها[118]، من كبار شيوخ البخاري، وثقه العجلي[119]، والدارقطني، وزاد: إنما أخطأ في حديث واحد، حديث الثوري، عن إسماعيل، عن عمرو بن حريث، عن عمر، فرفعه، وأوقفه الناس[120]، ووثقه الخليلي[121]، وتردد أحمد بن حنبل بين توثيقه ووصْفِه بالصدوق[122]، وذكره ابن حبان في الثقات[123]، ووثقه الذهبي، وزاد: يهم[124]، وقد أنزله عددٌ من النقاد عن درجة الثقة، فقال ابن نمير: صدوق، إلا أن في حديثه غلطًا قليلًا[125]. وقال أبو داود: ليس به بأس[126]، وقال أبو حاتم: محله الصدق، ليس بذاك المعروف[127]، وكذا أنزله ابن حجر عن الثقة إلى الصدوق وزاد: رمي بالإرجاء[128]. وقد أخرج له البخاري أحاديث يسيرة غير هذا[129].

والحديث لم يروه عن عائشة سوى صفية بنت شيبة، ورواه البخاري عن واحدٍ من كبار شيوخه، وهو مكيٌّ رواه عن شيخه إبراهيم بن نافع المكي (ت في حدود 160هـ)، قال فيه ابن مهدي أوثق شيخٍ كان في مكة[130]، ولم يتابعه أحد في هذا الطريق.

الحديث الثامن: قال البخاري: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن نَافِعٍ، عَنِ الْحَسَنِ بن مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ ﵂ كَانَتْ تَقُولُ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ أَخَذْنَ أُزُرَهُنَّ فَشَقَّقْنَهَا مِنْ قِبَلِ الْحَوَاشِي فَاخْتَمَرْنَ بِهَا[131].

أخرج البخاري حديث صفية بنت شيبة هنا من طريق الحسن بن مسلم بن يناق عنها، وهو ثقةٌ كما تقدم، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن صفية، وعبد الله بن عثمان ليس من رجال البخاري، وقد روى عنه تعليقًا[132]، فرواه البخاري من

(117) الصحيح، البخاري، كتاب الغسل، باب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل، ح277.

(118) التاريخ الكبير، البخاري (4/ 19).

(119) معرفة الثقات، العجلي (1/ 47).

(120) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص202.

(121) الإرشاد، الخليلي، ص356.

(122) تهذيب الكمال، المزي (8/ 361).

(123) الثقات، ابن حبان (8/ 229).

(124) الكاشف، الذهبي (1/ 377).

(125) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 368).

(126) تهذيب الكمال، المزي (8/ 361).

(127) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 368).

(128) تقريب التهذيب، ابن حجر، ص196.

(129) انظر على سبيل المثال: الصحيح، البخاري، ح443، 481، 769. وانظر: هدى الساري، ابن حجر (2/ 375).

(130) التعديل والتجريح، الباجي (1/ 329).

(131) الصحيح، البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾، ح759.

(132) التفسير، ابن أبي حاتم (8/ 2575).

طريق الثقة عنها.

ولم تتفرد صفية بنت شيبة برواية هذا الحديث في الباب عن عائشة ﵂، بل رواه عنها عروة بن الزبير أيضًا[133].

الحديث التاسع: قال البخاري: حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عن عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ يَنَّاقٍ يُحَدِّثُ عن صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ أَنَّ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ تَزَوَّجَتْ، وَأَنَّهَا مَرِضَتْ فَتَمَعَّطَ شَعَرُهَا فَأَرَادُوا أَنْ يَصِلُوهَا، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ". تَابَعَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ عن أَبَانَ بنِ صَالِحٍ، عَنِ الحَسَنِ، عن صَفِيَّةَ عَنْ عَائِشَةَ[134].

الحديث العاشر: قال البخاري: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بنُ الْمِقْدَامِ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمِّي، عن أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ﵄، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي أَنْكَحْتُ ابْنَتِي ثُمَّ أَصَابَهَا شَكْوَى فَتَمَرَّقَ رَأْسُهَا، وَزَوْجُهَا يَسْتَحِثُّنِي بِهَا، أَفَأَصِلُ رَأْسَهَا؟ فَسَبَّ رَسُولُ الله ﷺ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ[135].

روى البخاري هذا الحديث أولًا عن الحسن بن مسلم بن ينَّاق عن صفية بنت شيبة عن عائشة ﵂، وأورد له متابعةً من طريق أخرى عن الحسن بن مسلم عن صفية عن عائشة ﵂، ثم رواه عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية عن أسماء بنت أبي بكر ﵄ بزيادة. وأعاد البخاريُّ حديث أسماء بنت أبي بكر رصي الله عنها من رواية بنت ابنها فاطمة بنت المنذر في الباب نفسه مختصرًا بلفظ: "لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ"[136]، وفي الباب الذي يليه بلفظ: "أصابتها الحصبة"[137].

وقد ذكر ابن حجر فائدة لذكر متابعة أبان بن صالح أن يُعلم أن الحديث عند صفية بنت شيبة عن عائشة، وعن أسماء بنت أبي بكر جميعًا[138].

وهذا الحديث الوحيد الذي وقفت عليه في الجامع الصحيح روته صفية عن أسماء بنت أبي بكر ﵄.

وهكذا فإن الأحاديث التي رواها البخاري عن صفية بنت شيبة مدارها على ابنها منصور بن عبد الرحمن المكي، وعن الحسن بن مسلم بن يناق المكي، وجل هذه الروايات عن عائشة ﵂ في الفقه وما يتعلق بالنساء خاصة.

***

(133) الصحيح، البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾، ح7560.

(134) الصحيح، البخاري، كتاب اللباس، باب الوصل في الشعر، ح5934.

(135) الصحيح، البخاري، كتاب اللباس، باب الوصل في الشعر، ح5935.

(136) الصحيح، البخاري، كتاب اللباس، باب الوصل في الشعر، ح5936.

(137) الصحيح، البخاري، كتاب اللباس، باب الموصولة، ح5941.

(138) فتح الباري، ابن حجر (18/ 242).

الخاتمة

1- أثبت البخاريُّ في صحيحه صحبةَ صفية بنت شيبة بإيراده دليل سماعها من النبي ﷺ في الحديث المعلق، وصحبتها ثابتة أيضًا عنده بالرؤية، وقد نقل البخاري تصريح السماع في معلَّقٍ بجامعه موصولًا بتاريخه، وهذا كاف.

2- أن من فوائد المعلقات عند الإمام البخاري إثبات الصحبة.

3- روى البخاري لصفية روايتين عن النبي ﷺ، وسبعة أحاديث عن عائشة رضي الله عنها، وحديثًا عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها، مما يشير إلى ملازمتها لعائشة رضي الله عنها.

4- جُل الأحاديث التي رواها البخاري لصفية بنت شيبة عن ابنها منصور بن عبد الرحمن -وهي الأكثر- وعن الحسن بن مسلم بن يناق، ولعله أقدم تلاميذها وفاة، وأما التلاميذ الذين لم يخرج لهم عنها في الصحيح فعددٌ منهم ليس من رجال صحيحه أصلًا، ومُتكلمٌ فيهم، فهم ليسوا على شرطه، وهذا يعكس عناية البخاري بالملازمة بين الشيخ والتلميذ.

5- أن البخاري لم يفرد أسانيد صفية بنت شيبة التي تُكلم في أحد رواتها بل عطفها على إسناد آخر يُقويه.

6- أن الأحاديث التي رواها البخاري عن صفية بنت شيبة جلها في الفقه وما يتعلق بالمرأة منها خاصةً، مع وجود روايات كثيرةٍ عنها في الزهد.

7- بعض الأحاديث التي رواها البخاري لها عن عائشة كانت منفردة في الباب فلم يَروِ غيرها.

8- رجح البخاري رواية بعض أسانيد أحاديث صفية بنت شيبة على بعض الأسانيد الأخرى لنفس الحديث لقوتها.

9- أن البخاري كان يجمع طرق الحديث الواحد ويقارن ويرجح بين ألفاظها.

10- نلحظ أن ابن حجر في فتح الباري قد أكد على صحبة صفية بنت شيبة في كل حديث شرحه لها.

***

قائمة المصادر والمراجع

الآحاد والمثاني. ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو الشيباني (ت287هـ)، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة. ط1، الرياض: دار الراية، 1411هـ - 1991م.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث (من تجزئة السلفي). الخليلي، الخليل بن عبد الله الخليلي (446هـ)، تحقيق: محمد سعيد إدريس. ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ - 1989م.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله الأندلسي القرطبي (ت463هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبدالمحسن التركي. ط1، القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 1440هـ - 2019م.

أسد الغابة في معرفة الصحابة. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري (ت630هـ). د.ط، بيروت: دار الفكر، 1409هـ - 1989م.

الإصابة في تمييز الصحابة. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. د.ط، القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 1429هـ - 2008م.

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. ابن القطان الفاسي، علي بن محمد (ت628هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد. ط1، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، 1418هـ - 1997م.

تاريخ الإسلام. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت748هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف. د.ط، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003م.

التاريخ الكبير. البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل (ت256هـ). تحقيق: محمد بن صالح الدباس. ط1، الرياض: الناشر المتميز، 1440هـ - 2019م.

التاريخ برواية العباس بن محمّد الدُّوريّ (ت271هـ). ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت233هـ)، تحقيق: أحمد محمد سيف. ط1، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 1399هـ - 1979م.

تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، (280هـ)، عن أبي زكريا يحيى بن معين في جرح الرواة وتعديلهم. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، (ت233هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف. د.ط، دمشق، بيروت: دار المأمون للتراث، د.ت.

تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ورواديها. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت463هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف. د.ط، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ - 2001م.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. المزي، يوسف بن عبد الرحمن (742هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل. أبو زرعة العراقي، أحمد بن عبدالرحيم (ت826هـ)، تحقيق: نافذ حسين حماد، ورفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد. ط2، دمشق، بيروت: دار المقتبس، 1439هـ - 2018م.

التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الصحيح. أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف الباجي، (474هـ)، تحقيق: أحمد لبزار. د.ط، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.ت.

تغليق التعليق. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت852هـ)، تحقيق: سعيد القزقي. د.ط، بيروت: المكتب الإسلامي، الأردن: دار عمار، 1405هـ.

تفسير القرآن العظيم. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت327هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب. ط3، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419هـ.

تقريب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت856هـ)، تحقيق: محمد عوامة. ط3، حلب: دار الرشيد، 1411هـ - 1991م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله ﷺ. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله الأندلسي القرطبي (ت463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد بن عبد الكبير البكري، د.ط، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387، 1412هـ.

تهذيب الأسماء واللغات. النووي، يحيى بن شرف (ت676هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود. ط1، بيروت: دار النفائس، 1426هـ - 2005م.

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض. د.ط، السعودية: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، د.ت.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن (ت742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف. د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح. ابن الملقن، عمر بن علي الأنصاري (ت804هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي، وتحقيق: التراث، بإشراف خالد الرباط، وجمعة فتحي. ط1، دمشق، بيروت: دار النوادر، 1429هـ - 2008م.

الثقات. ابن حبان، أبو حاتم محمد البُستي (ت354هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد. ط1، بيروت: دار الفكر، 1395هـ - 1975م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1، بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ.

الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت327هـ). د.ط، حيدر أباد: مطابع مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1372هـ - 1952م.

جهود المحدثين في ضبط ألفاظ الحديث، صحيح البخاري أنموذجًا. نور الحيلة، ط1، عمّان: دار الرياحين، 1444هـ - 2022م.

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني). الخزرجي، أحمد بن عبد الله (بعد 923هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط5، حلب، بيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، 1416 هـ.

ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم. الدارقطني، علي بن عمر (ت388هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت. د.ط، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1406هـ - 1985م.

رجال صحيح مسلم. ابن منجويه، أحمد بن علي الأصبهاني (428هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

السنن الكبرى. النسائي، أحمد بن شعيب (ت303هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ - 2001م.

السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام. الضياء المقدسي محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت643هـ)، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة. ط1، المملكة العربية السعودية: دار ماجد عسيري، 1425هـ - 2004م.

السنن. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت273هـ)، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. د.ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (فيصل عيسى البابي الحلبي)، د.ت.

السنن. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (275هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، ومحَمَّد كامِل قره بللي. ط1، بيروت: دار الرسالة العالمية، 1430هـ - 2009م.

سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجْستاني (ت275هـ) في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم. الآجُرِّي، أبي عبيد، محمد بن الحسين (بعد300هـ)، تحقيق: عبد العليم البَسْتويّ. ط1، مكّة المكرمة، بيروت: دار الاستقامة، مؤسسة الرَّيان، 1418هـ.

سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل. تحقيق: موفق بن عبد القادر. ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ - 1984م.

سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت405هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر. ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ - 1988م.

سؤالات يحيى بن معين (233هـ). ابن الجنيد، إبراهيم بن عبد الله الختلي (ت260هـ تقريبًا)، تحقيق: أحمد محمّد نور سيف. ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1408هـ - 1988م.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ)، تحقيق: بإشراف شعيب الأرناؤوط. ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ - 1985م.

شرح سنن أبي داود. ابن رسلان، أحمد بن حسين المقدسي الرملي الشافعي (ت 844هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط. ط1، جمهورية مصر العربية: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، 1437هـ - 2016م.

صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني "الكواكب الدراري". الكرماني، محمد بن يوسف (786هـ). ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1401هـ - 1981م.

الصحيح. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

الطبقات الكبير. ابن سعد، محمد الزهري (ت230هـ)، تحقيق: علي محمد عمر. د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ - 2001م.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الدارقطني، علي بن عمر (ت385هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط1، الرياض: دار طيبة، 1405هـ - 1985م.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري. العيني، محمود بن أحمد بدر الدين (855هـ)، تحقيق: الشحات أحمد الطحان. ط1، القاهرة: السَّحَّار للطباعة والنشر، 2012م.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: عادل مرشد، وأحمد برهوم، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط1، دمشق، الحجاز: الرسالة العالمية، 1434هـ - 2013م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عوامة. ط3، القاهرة، بيروت: دار اليسر، دار المنهاج، 1444هـ - 2023م.

اللقاء بين الراويين قرينة على الاتصال أو شرط له. محمد عوامة. المدينة، ط1، جدة: دار اليسر، دار المنهاج، 1438هـ - 2017م.

المحلى. ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي. د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.

المستدرك على الصحيحين. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت405هـ)، د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

المسند. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت307هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد. ط1، دمشق: دار المأمون للتراث، 1405هـ - 1984م.

المسند. أحمد بن حنبل (ت241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001م.

المصنف. ابن أبي شيبة، أبو بكر، عبد الله بن محمد العبسي (ت235هـ)، تحقيق: محمد عوامة. ط1، جدة، سوريا: شركة دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، 1427هـ - 2006م.

معرفة الثقات. العجلي، أحمد بن عبد الله (ت261هـ)، بترتيب: الهيثمي والسبكي، تحقيق: عبد العليم البستوي، ط1، المدينة: مكتبة الدار، 1405هـ - 1985م.

المعين في طبقات المحدثين. الذهبي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. ط1، عمَّان: دار الفرقان، 1404هـ - 1984م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، محمد بن أحمد (ت748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار. العيني، محمود بن أحمد (ت855هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. ط1، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1429هـ - 2008م.

الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه "المعروف برجال صحيح البخاري".
الكلاباذي، أحمد بن محمد (398هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي.
ط1، بيروت: دار المعرفة، 1407هـ - 1987م.

هدى الساري لمقدمة فتح الباري. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: عادل مرشد، وأحمد برهوم، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط1، دمشق، الحجاز: الرسالة العالمية، 1434هـ - 2013م.

❊ ❊ ❊